اتفقنا على الشراكة وليس الإقصاء والإبعاد

بعد أزمة عصفت بالبلاد والعباد في ٢٠١١م ومازالت آثارها للأسف مستمرة إلى اليوم بصورة أو بأخرى، وبعد كل ما حصل.. اتفق الجميع في السلطة والمعارضة وبمباركة إقليمية ودولية على معالجة القضايا التي ألحقت بالوطن والمواطن الضرر الكبير وغير المسبوق.. بموجب (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية) وقراري مجلس الأمن (٢٠١٤ - ٢٠٥١)..

حسين علي حازب

كخارطة طريق اتفق عليها الجميع ووقعوا على ذلك في مشهد وحضور دولي وإقليمي في الرياض في ٢٠١١/١١/٢٣م وتنفس الجميع الصعداء وبدأوا في تنفيذ نصوص المبادرة وآليتها، مع ما اعتور التنفيذ من مغالطات وانتقائية وتأخير.. المهم العجلة دارت وقبل الجميع بالتغيير السلمي المنظم الذي يبني ولا يهدم.. ومن يومها - وحتى أصل لما أردت الوصول إليه في هذا الموضوع- اقول: اننا نسمع ونشاهد ونقرأ من رئيس حكومة الوفاق وبعض أعضائها وبعض الأحزاب وقياداتها وقوى اجتماعية ودينية وأكاديمية وإعلامية -مواقف وأعمال - وإجراءات - ومطالبات - ومظاهرات وشعارات تخالف المنطق والعقل والحقوق السياسية والقانونية والدستورية والإنسانية للآخر ولا تبشر بخير.. وتضع العراقيل أمام أي محاولات للخروج باليمن من محنتها التي ابتلاها الله بها - على أيدي بعض أبنائها.. في الوقت الذي يقود المشير/ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية -القائد الأعلى للقوات المسلحة - هذا العمل الوطني لإنقاذ اليمن وإخراجها إلى بر الأمان..

لاتذهبوا بأمن الوطن ووحدته الى الهاوية

ومما يؤسف له أن هذه العراقيل والاعمال المحبطة والمعيقة من قبل أشخاص وقيادات وأحزاب وأعلام يفترض أنهم أعوان للرئيس ومساعدون له لإزالة المصاعب من أين ما جاءت - وليس العكس.. استناداً إلى ما توافق واتفق عليه الجميع ووقعوا على ذلك أمام الله ثم العالم والشعب والمتمثل في (المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة) التي بتوقيعها من قبل اهم الأطراف السياسية دخلنا مرحلة التغيير السلمي والشراكة والوفاق، وأوقفنا الشر المستطير الذي كان يتربص بنا جميعاً على قاعدة لا منتصر ولا مهزوم، وان الوطن هو المنتصر.. لكن ما يقوم به هؤلاء النفر الذين يعرفون أنفسهم ويعرفهم الشعب يدل دلالة قاطعة على أنهم لا يريدون للبلد ولا لأنفسهم ولا للآخرين خيراً، وأنهم كما قال جمال بن عمر (لا يقرأون النصوص) ولا يحترمون توقيعاتهم وعهودهم التي ألزمتهم بالوفاق والشراكة وبث روح التسامح والقبول بالآخر والعمل وفق الدستور والقانون.. بل انهم يقومون بعكس ذلك تماماً.

وهنا أضع حزمة من الاسئلة أمام من يمارس هذه الأخطاء في أفعاله وأقواله سواء مسئولين أو أحزاباً أو إعلاماً أو متظاهرين أو مثقفين أو مشائخ وقادة.. للبحث عن إجابات لها وهي:

- هل هذا ما اتفقنا عليه وهل وقعنا على الشراكة والوفاق، والحوار، أم على الإقصاء والخلاف والشتات والإبعاد.. ونحكم ونعارض في وقت واحد..؟

- هل وقعنا على أن تقوم الحكومة بتوجيه الوزراء وكل الجهات بممارسة وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والقانون.. أم وقعنا على الإقصاء ومخالفة القوانين كلها والتشهير بمن تم ابعادهم..؟

- هل وقعنا على العمل معاً لتهيئة الأجواء أمنياً وسياسياً واعلامياً بما يؤدي لإزالة أي توتر أمني أو سياسي أو إعلامي أو اجتماعي.. أم وقعنا على السب والشتم والإثارة والعدوان والتربص ببعضنا البعض بالقول والفعل في كل شبر من أرض الوطن وزرع الألغام أمام مسيرة الوفاق وإصلاح الشأن..؟

- هل وقعنا على الخروج من الأزمة والتغيير السلمي الآمن.. أم وقعنا على الدخول في أكثر من مشكلة ومصيبة وأزمة..؟

- هل وقعنا على إخراج الرئيس السابق علي عبدالله صالح من منزله وأرضه بعد تسليمه السلطة بذلك الشكل الذي أبهر العالم.. وندعو من تسببوا في حرب صيف عام ١٩٩٤م وحاولوا شق الصف وإجهاض الوحدة الى العودة؟!

- هل وقعنا على طمس وتدمير وإزالة كل ما له علاقة أو تم انجازه في عهد الرئيس السابق - اقتصادياً وسياسياً أو معنوياً ومادياً- (باعتباره من بقايا النظام السابق).. أم وقعنا على الحفاظ على كل المنجزات والايجابيات وإصلاح ما تم الإخفاق فيه..؟!

وإذا كان الأمر كذلك فإن سد مارب والنفط والغاز والديمقراطية والجيش الحديث والطرق والجامعات والصحافة الحرة والأنفاق والجسور وكل من عمل مع علي عبدالله صالح وهم من يقودون الوطن والحكومة من طرفي النزاع.. فهل يلزم تدمير كل ذلك وإزالته وإبعاد كل هؤلاء البشر حتى نتخلص من النظام السابق المزعوم..؟

إخوتي وابناء جلدتي

ذلك والله ما لم نتفق عليه ولم نوقع عليه ولا يقبله المنطق ولا العقل ولا مبدأ الشراكة والوفاق ولا حق المواطنة المتساوية ولا الدين ولا شرائع الأرض.

فنحن وقعنا على الحفاظ على كل ما تحقق للوطن من وحدة وأمن واستقرار وسلم اجتماعي ومنجزات تنموية وسياسية.. ووقعنا على إنهاء كل عمل أو مظهر يعيق مسيرة الوفاق الوطني وصولاً للدولة المدنية الحديثة.. دولة المساواة والنظام والقانون، وعلى إصلاح وتطوير كل ما صاحب مسيرتنا الوحدوية من أخطاء وتجاوزات اشتركنا فيها جميعاً سواء في نظام الحكم أو الإدارة أو الحقوق أو بناء دولة المؤسسات والتي لا يستطيع طرف أن يحمّلها طرفاً آخر.

من يطالب بإخراج الزعيم من وطنه يشخصن الأمور ويستصغر التسوية

واتفقنا على التغيير السلمي في السلطة والشراكة ولم نتفق على انقلاب وثورة تبعد طرفاً وتبقي طرفاً يعمل ما يريد وينفرد برقاب البشر ومصير الوطن ووحدته وأمنة واستقراره وسيادته.

ولهذا أخاطب ضمير من لديه ضمير حي من قادة الأحزاب والحكومة والمجتمع والساسة والمفكرين والإعلاميين وكل من له تأثير يصغر أو يكبر، بأن نكتفي بما وصلنا إليه وان نرحم أنفسنا ووطننا وشعبنا ونراقب الله سبحانه في بعضنا البعض وأن نتسامح ونسمو فوق الجراح ونتجه لمؤتمر الحوار الوطني بنوايا طيبة وقلوب مفتوحة لإصلاح شأن الوطن وفقاً لما توافقنا ووقعنا عليه.. وأن نجعل ذلك هو هدفنا الذي نعمل من اجله ونتجاوز المصالح الفردية والحزبية والمناطقية والأجندة الخارجية.

وأذكّر الجميع بحقيقة مهمة وتاريخية وهي: أنه لا استقرار لليمن ولا تنمية ولا أمن إلا في ظل وحدة شاملة وشراكة وحكم قوي وعدالة ومساواة وأن نحترم جهود وإخلاص وتفاني رئيس الجمهورية الذي يقودنا والذي بايعه الشعب اليمني بصورة غير مسبوقة وأثبت مقدرة عالية في القيادة والرئاسة والوطنية - والصبر - والثبات.

أقول احترموا رئيسكم يا قوم ولا تطالبوه بما لم توقعّوا عليه ويخالف النصوص لأنه لن يقبل بذلك.. ولا تكونوا عبئاً عليه بل كونوا عوناً له فهو رئيس الجميع.. ولا يمكن أن يسمح (زيد) للإضرار بـ(عمرو) ولا يمكن أن يُسمح لأحد بالخروج عما وقع عليه.. فلماذا تتعبونه..؟!

وأقول إن الحديث عن إخراج (علي عبدالله صالح) من وطنه وحزبه أمر يستفز الجميع.. فلماذا تنازل وقبل بترك السلطة؟ لقد فعل ذلك لأجل الوطن وحقن دماء ابناء الشعب اليمني ولم يعد بيده شيء من السلطة.. ومن يطالب بإبعاده فإنه يعمل على شخصنة الأمور ويستصغر ما تم الاتفاق عليه بين فرقاء العمل السياسي ويذهب بنفسه وبالجميع إلى المجهول لا سمح الله.. حيث وممارسته للعمل السياسي في اطار حزبه أمر مشروع ما دام وفقاً للقانون والدستور ونصوص المبادرة.

وعند وجود دليل على خروجه عن ذلك وقيامه بإعاقة المسيرة الوطنية سنقول له لا ثم لا، ولن نسمح له بذلك.

فلا تذهبوا إلى مخالفة ما توافقنا عليه بصورة ظاهرة أو خفية، ولا تذهبوا بأنفسكم وبالوطن وأمنه ووحدته إلى الهاوية والضياع والتشرذم، فالمصالح الدنيوية من أي نوع كانت لا تساوي شيئاً أمام استتباب الأمن والاستقرار والمستقبل الآمن لأولادنا وأحفادنا وبلدنا.. فاتقوا الله واخشوه، فنحن اتفقنا على الشراكة والوفاق والحوار ولم نتفق على الإقصاء والإبعاد وظلم بعضنا البعض.

حجة تدفع ثمن مواقفها

< ظلت محافظة حجة ولازالت من أكثر المحافظات ميلاً الى السلم والأمن والاستقرار وأكثر احتكاماً الى النظام والقانون وهذه لاشك من المميزات الايجابية التي يمتاز بها أبناء محافظة حجة،

سمير النمر

ورغم هذه الصفات التي يتميز بها أبناء المحافظة الا أن ذلك لم يشفع لهم في الحصول على حقوقهم المشروعة في الجوانب الخدمية والتنموية ومشاريع البنية التحتية التي تفتقر اليها المحافظة في مختلف الجوانب إضافة الى تهميش أبنائها في مختلف المواقع السياسية والعسكرية والدبلوماسية في مؤسسات الدولة المركزية، ورغم هذا التهميش والحرمان لم يلجأ أبناء المحافظة الى التخريب وقطع الطرقات وغيرها من الاعمال الفوضوية كما يحصل في بعض المحافظات بل ظلوا أوفياء للنظام والقانون والشرعية، ففي فترة الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد خلال العامين الماضيين لم تشهد المحافظة حالات عنف وتمرد كما حصل في بعض المحافظات رغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها بعض القوى العسكرية والقبلية والحزبية التي ركبت موجة بما يسمى بثورة الشباب لجر المحافظة الى العنف وباءت كل محاولاتهم بالفشل، ولاشك أن هذه المواقف التي جسدها أبناء محافظة حجة في حفاظهم على الأمن والاستقرار أثارت حفيظة بعض مراكز القوى والنفوذ التي ساءها موقف أبناء المحافظة والذي أكدوا فيه استقلاليتهم وعدم تبعيتهم لأي من مراكز النفوذ التي ماضياً وحاضراً.. وهذه المواقف لأبناء حجة كانت من أهم الاسباب لتهميش المحافظة وحرمانها من الكثير من المشاريع التنموية من قبل مراكز النفوذ في الدولة ولازال هذا المسلسل جارياً تجاه محافظة حجة وأبنائها الى اليوم رغم التغييرات التي حصلت في بنية النظام وهذا الامر يؤكد أن المشكلة لا تكمن في النظام وإنما في مراكز النفوذ وإدارته التي أعادت تموضعها في النظام الجديد بصور وأشكال متعددة لممارسة الأدوار التي كانت تقوم بها في السابق.

وقد ظهر الأمر جلياً في موقف وزير المالية الرافض لتوجيهات رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي التي وجه الحكومة بتنفيذ الخطة الاستثنائية الخاصة بمحافظة حجة والتي تقدم بها أبناء المحافظة قبل أشهر للرئيس هادي كون هذه المطالب مشروعة وتفتقر اليها المحافظة ورغم توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بتنفيذها الا أن هذه التوجيهات اصطدمت برفض وتعنت وزير المالية دون أي مبررات تذكر، واعتقد أن هذا الموقف الذي ظهر به وزير المالية تجاه أبناء حجة ما هو الا تأكيد لمسلسل الاقصاء والتهميش تجاه أبناء حجة من قبل مراكز القوى القديمة التي يعد الوجيه أحد أدواتها وصورها القبيحة ورغم أننا ندرك أن الوزير الوجيه لا يمتلك من قراره شيئاً لأنه أصبح رهناً لمشيئة سيده وولي نعمته وبالتالي فإننا نربأ بأنفسنا عن مطالبته بالعدول عن قراراته ورفضه لأنه لا يملك من أمره شيئاً، ولكننا نقول ونؤكد بأن أبناء حجة سيظلون رافعي رؤوسهم ولن يطأطؤها لأي أحد مهما كان تأثيره ونفوذه وفساده، ونأمل من رئيس الجمهورية إيقاف مسلسل العبث الذي تمارسه مراكز النفوذ باسم الدولة، ما لم فإن أبناء حجة قادرون على انتزاع حقوقهم المشروعة بعزة وكرامة والأيام القادمة كفيلة بذلك.

عن وزير المالية.. «مش وقتهم أصحاب حجة»

< كان الأعلى صوتاً داخل البرلمان يتحدث عن فساد الحكومة وعن قضايا التهريب والاعفاءات الضريبية والجمركية والأكثر انتقاداً للجنة المناقصات والمزايدات وللشركات النفطية الى الدرجة التي يخيل إليك أنك أمام رجل اقتصادي ورجل دولة من طراز فريد ومن عالم آخر، إنه وزير المالية صخر الوجيه الذي جاء الى منصبه في حكومة الوفاق الوطني بلا معايير وفاقية وإنما ممثلاً لحميد الأحمر وعلي محسن الأحمر.

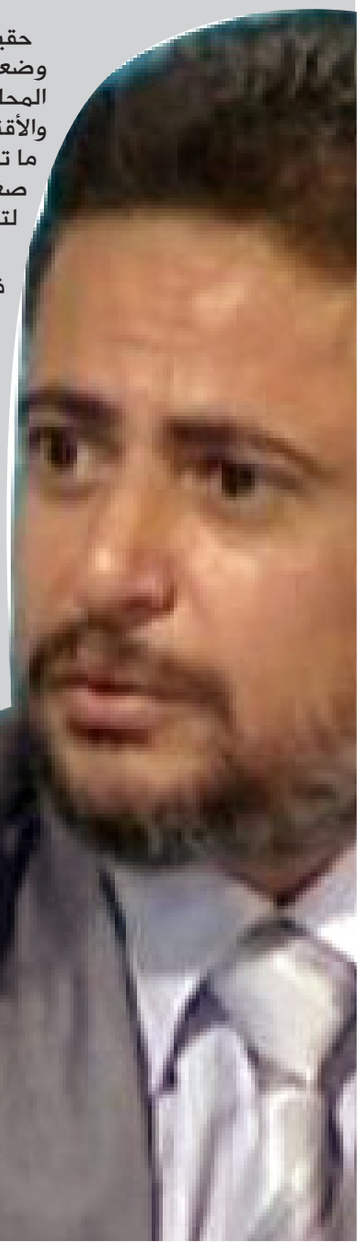

محمد علي عناش

حقيقة نحن ندين للساحات بشيء عظيم وهي أنها وضعت الكثيرين من الذين ركبوا موجة الثورة في المحك الحقيقي، فاكتشفنا كماً هائلاً من المتناقضات والأقنعة المستعارة، وكماً هائلاً من الذوات التي سرعان ما تفالتت أمام المغريات وحلاوة السلطة، فظهروا صغاراً جداً ومجرد موظفين لدى أشخاص وأحزاب لتنفيذ أجندة شخصية وحزبية ومناطقية.

وزير المالية صخر الوجيه أحد الشخصيات في فصول الأزمة اليمنية وسيناريو الإرباك الممنهج في بلد الأزمات التي لا تنتهي، أراد أن يجاري مساعي الاطراف التي تريد أن تعرقل تحضيرات عقد مؤتمر الحوار الوطني وتعرقل قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بهيكلة الجيش، إلا بأن يضع نفسه في مواجهة محافظة بكاملها، ولا أعتقد أنها المزاجية فقط التي تجعل وزيراً يتخندق في دائرة تعطيل المصالح العامة والمشاريع التنموية وممارسة الإقصاء والتهميش، وإنما ايضاً إرضاءً للأشخاص وتنفيذاً للتوجهات الحزبية الضيقة التي أخذت تستهدف محافظة لم تشكل بؤرة إزعاج لأي طرف من الاطراف طوال الازمة، ولم تكن يوماً ما عبئاً إضافياً على رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني في الفلتان الامني وفي استهداف المصالح والمنشآت العامة وفي تعكير أجواء الحوار الوطني رغم أنها المحافظة الوحيدة غير الممثلة في مؤتمر الحوار ولجانه المتعددة.

إن لحظة الوفاق الوطني والتسوية السياسية لم تكن بالنسبة لطرف المشترك وقواه المتعددة والمتناقضة لحظة خالصة من أجل الوطن والشعب اليمني والمستقبل المنشود والآمن للجميع، وإنما كانت لحظة تمكين ولحظة سلطة وتصفية حسابات ولحظة فيد ومحاصصة واقتسام لكعكة الوطن والثورة المزعومة.

اللحظة الوفاقية التي عول عليها خمسة وعشرون مليون يمني تم إفراغها من محتواها الوطني وغاياتها المستقبلية النبيلة، بدءاً من تشكيل المشترك لقائمته في حكومة الوفاق وخاصة ممثلي الاصلاح وما يسمى بالعدالة والبناء، فهؤلاء لم يصلوا الى مواقعهم في الحكومة برافعة من المعايير الوطنية والوفاقية والقدراتية، وإنما معايير الانتماء السياسي الضيق والأجندة المرسومة والولاء والطاعة للأشخاص من مراكز القوى والنفوذ وعلى رأسهم ثنائي أزمة اليمن ومشكلتها الحاضرة والماضية الأحمران الشيخ واللواء، فشهدنا فصل مذيعة من عملها في فضائية اليمن الرسمية من قبل الوزير العمراني، لأن المذيعة تقاطرت بعض من دموعها أثناء قراءتها خبر تسليم السلطة بين الرئيس السلف والخلف، ورأينا سميع وزير الكهرباء يمنح توكيلات ويعقد اتفاقيات ويرسي مشاريع بتوجه حزبي وبلا مناقصات وبمخالفة للوائح والقوانين، ويعين ويوظف أقرباءه وينفذ توجيهات الشيخ الأحمر في توظيف العشرات جميعهم من حزب الاصلاح، ورأينا وزير الداخلية عبدالقادر قحطان يقيل ويعين بمراسيم حزبية ويجند أكثر من سبعة عشر ألف جندي لصالح حزب الاصلاح معظمهم من الاطفال.

مازلنا نتذكر رسالة العتاب والتوبيخ الموجهة من الشيخ حميد الأحمر الى وزير المالية صخر الوجيه وكانت أشبه بتقرير صادر من «لجنة حوار حميد» يتضمن تقليص المكافأة الشهرية لوزير المالية من ٦ ملايين الى ثلاثة ملايين، وأن وزارة المالية تأتي في المرتبة قبل الاخيرة في تطهير الوزارة من الفاسدين حسب ما ورد فيها، والمقصود هنا هو استبعاد واجتثاث أعضاء المؤتمر وحلفائه، ليقوم الوزير على إثرها مباشرة بارتكاب مجزرة إدارية مروعة، في حق أكثر من مائة وثمانين موظفاً من مختلف المستويات بالإقصاء والفصل والنقل والتقاعد الاجباري المتعسف.

اللحظة الوفاقية تدرجت بشكل تصاعدي مسألة إدارتها وتكييفها واستغلالها من قبل المشترك بالتعسف والمراوغة والتضليل السياسي والاعلامي وبالرفض للأوامر والقرارات الرئاسية وبالتلاعب وارتكاب المخالفات والتجاوزات لتصل الى التنصل ونكث العهود والاتفاقيات ثم الى تمرد عسكري يقوده علي محسن الاحمر على رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي رفضاً وتحدياً لقرارات هيكلة الجيش، ويأتي هذا الرفض والتمرد بعد أن استجاب وسلم بشكل محترم وبحس وطني ومستوى أخلاقي رفيع، من ظلوا يسمونهم «بقايا العائلة».

وزير المالية صخر الوجيه في ظل هذه المرحلة الحرجة من التسوية التي تشهد تمرداً عسكرياً وتمرداً حكومياً مكلف هو الأخر بالتصعيد عبر وزارة المالية، وهو التصعيد الذي يأخذ عدة أشكال منها: رفض الاوامر والتوجيهات الرئاسية، تجميد الأرصدة والاعتمادات، ممارسة الإقصاء الوظيفي بخلفية حزبية، المماطلة في صرف المستحقات، الإصرار على الصرف بالمخالفة للوائح والقوانين، كما هو مكلف ايضاً باستهداف محافظة حجة والمعاقبة الجماعية لأبنائها وعرقلة كل ما يتعلق بها.

فالخطة الإنمائية الاستثنائية للمحافظة التي تتفنن مزاجية وزير المالية في عرقلتها والفتوة عليها، ليس هناك ثمة مبرر منطقي لعرقلتها، لأنها مطالب مشروعة وملحة وعمرها طويل، ولكون محافظة حجة شهدت خلال السنوات العشر الاخيرة حرماناً ممنهجاً في تنفيذ مشاريع بنيتها التحتية.

على وزير المالية ان يعي بحكم طبيعة عمله، ما معنى عدالة التنمية وعدالة الموازنة العامة للدولة وتوازنها، ومثل هذه المسائل لا يجب مطلقاً أن تخضع لمزاجية المسؤولين وأصحاب القرار والتحالفات الضيقة والنفعية، فالخطة الانمائية الاستثنائية للمحافظة ليست من مطالبات السقف العالي، وإنما مطالب مشروعة ومستحقة لمحافظة طالها التهميش والتغييب طويلاً، الأمر الذي أخرها وأعاق تحولاتها في جميع المجالات.

حجة رابع محافظة في عدد السكان، إلا أنها المحافظة الوحيدة التي بلا جامعة ولا مؤسسات ومعاهد بناء الانسان، هي أكثر المحافظات فقراً نظراً لندرة مصادر الدخل وفرص العمل، لذا هي تستحق تأهيلها اقتصادياً وتنويع مصادر دخل أبنائها، فلديها ميناء ميدي وهو يحتاج الى تأهيل وتفعيل دوره ونشاطه الاقتصادي.

أبناء حجة يستحقون أن ينعموا بنعمة الكهرباء لأنه لا يجوز أن (٨٧٪) من سكانها لا يحصلون على خدمة الكهرباء، كما أن الموقع الاستراتيجي للمحافظة يؤهلها لأن تنشط فيها حركة النقل الجوي بشكل كبير وبجدوى اقتصادية عالية، نظراً لتوافر جميع مقومات هذا المشروع الاستراتيجي الناجح، لذا فما المانع أن يوجد بها مطار مدني يكون رافداً قوياً للدخل الوطني ويسهم في إنعاش المحافظة في هذا المجال الحيوي.

إن الخطة الانمائية الاستثنائية التي أجمع عليها جميع أبناء المحافظة لا تستحق كل هذا التعنت والمزاجية من قبل وزير المالية الذي رد بشكل جارح على هذه المطالب بقوله: «مش وقتهم أصحاب حجة».. لأن هذا الرد أشعرنا أكثر كم نحن خارج المعادلة وخارج الخارطة اليمنية، ويكفي أن مليوني نسمة ليس لهم ممثل واحد في مؤتمر الحوار الوطني، لذا فاستمرار هذه المواقف العدائية من المؤكد أنها ستواجَه بتصعيد شعبي كبير على جميع المستويات.. وقد بدأت بوادر ذلك تلوح في الأفق.